الدين والحرية

بقلم حضرة الاب ا.س. مرمرجي الدومنيكي

من اساتذة المعهد الكتابي والاثري الفرنسي في القدس الشريف

من اسبغ ما غمر به الخالق عبده الانسان من الآلاء هو تلك الهبة المنقطعة النظير ، والعاجز عن وصفها كل لسان ، الا وهي الحرية ، الممكنة صاحبها من تخيّر الاشياء واتيان اعماله بما خوّله من سلطان . وما احسن صنع البشر ، لضنّهم بهذه الدرّة الكريمة ، وافتخارهم بهذه المزيّة الفريدة . وما كان اضلّ القوم المدّعين ما لا يقبله العقل ، ويمجّه الذوق السليم ، وهو خلوّ المرء من هذه الصفة الجزيلة القدر والفائدة ، على ان كثيرين من ابناء هذا العصر ، ان لم ينكروا الحرية نكراناً تاماً ، فقد حادوا عن جادّة الصواب في ما يرجع الى ماهيتها وطريقة استعمالها . وقد استدرجهم الى هذه الوهدة التعاليم الفلسفية الاجتماعية الموبّجة ، ونجاح المجتمع الحالي في الماديّات ، فطمحت النفوس المتهوّرة الى اسادة العمل ، باسم الحرية ، والمغالاة في ادّعاء الاستقلال الذاتي ، او الاباحية . واذا ، فالجدير بذوي الحجى والنهى ، ان يستطلعوا كنه هذه المزية ، الفارقة بني البشر عن بقية الخلائق الارضية ، ليقفوا على ما هي عليه من الكرش ، فيحسنوا ممارسة اعمالها ، غير مفرطين ولا مفرّطين ، متذكرين ان خير الامور الوسط ، وحب التناهي غلط . وما من وسيلة انجع لبلوغ المرام ، في هذا المقام ، من تمحيص نظرية الحرية ، وحقيقتها بذاك المحك الفعّال ، محك الدين القويم . واذ كان اعداء الدين قد تاهوا في بيداء الضلال ، منهم بنكرانهم وجود الحرية ، وبعضهم بجهلهم او تجاهلهم ماهيتها ، وغيرهم بادعائهم ان الدين مناهض لها ، لاق بنا ان نستفتيَ الدين في كل قضية من هذه القضايا .

١ وجود الحرية

بين معتقدات الدين المسيحي ، حقائق فائقة الادراك البشري ، يجب ان يؤمن بها المرء استنادًا الى علم الله غير المتناهي ، وصدقه ، قولًا وفعلًا . وهذه العقائد هي ما ندعوه اسرارًا . بيدَ انَّ هناك حقائق متفق على اعلانها الدين الطبيعي ، والدين العلوي . ومن جملتها قضية وجود الحرية . فانها عقيدة من عقائد الايمان ، وحقيقة من الحقائق الفلسفية . ولذا تتضافر في ايضاحها الأدلّة اللاهوتية ، والبيانات المنطقية . وفي مقدمة المستمدَّات ، في ذا الشان ، هو الكتاب العزيز . فان مختلف اسفاره يحوي الآيات الجمّة ، التي ترينا لله ، عزّ وجلّ ، متشكيًا ، غالب الاحيان ، من انصراف البشر عن خدمته ، ومقاومتهم لمشيئته . فتارة يتوعّدهم بالهلاك ، ان هم اصرّوا على العصيان ؛ وطورًا يعدهم بالغفران ، ان هم عادوا اليه تائبين . وهو أمر يفرض دون ريب وجود الحرية ، في هؤلاء العباد . اذ لولا الحرية ، لما كان من معنى للوعد والوعيد ، ولا من داعٍ لكل الوصايا المتنوعة ادفعنا الى الخير وصدّنا عن الشرّ ، ولا من مسوّغ لانزال القصاص الزمني والابدي في من يخالف الشريعة ، والمكافأة بالخيرات والجنة الخالدة لمن يسير بموجبها . لانه حيث تسود الضرورة ، والاجبار ، فلا محل للثواب والعقاب ، لا في هذه الدنيا ولا في الآخرة

فضلًا عن شهادة الكتاب ، هناك شتى الشهادات العقلية . اولاها مستمدة من طبيعة نفس الانسان وهي اتصافها بالروحانية او التنزّه عن المادة ، اي عدم الاختلاط بها والخضوع لاحوالها ، كالكمية ، والحركة ، والقياس . اذ غير ممكن ان يقال ، الا بطريق المجاز ، ان النفس ، او العقل ، او الفكر مدوَّر او مربّع ، ابيض او اسود ، بارد او حارّ ، عالٍ او واطئ ، واقف او جالس ؛ اذن خواص المادة ليست بخواص الروح . واذ كانت النفس غير منحصرة في دائرة المادة ، فهي ممتدة القوى ، ومتجهة نحو الاشياء العامة او غير المحدودة . ولذلك اتسعت سلطتها على الكائنات ، وهذا الاتساع مصدر حريتها . لان النفس تشرك العقل بغزارة حياتها ، بما يمنحه القدرة على معرفة الاشياء المختلفة

منزّهة عن المادة . وقوة الارادة تابعة لقوة العقل ، وبذلك تتّصف بهذه الصفة اي الميل الى الموجودات المطلقة ميلًا ينجم عنه حريتها . زد على ذلك ان قوانا البشرية جارية اعمالها بنظام لا يشوبه ادنى تنافر او اضطراب . اجل ! اننا لسنا بجاحدين ان هناك مجالًا فيه الانسان معدوم الحرية ، وهو مجال الحقائق البديهية ، التي لا مناص للعقل السليم من قبولها ؛ ومجال الخير الاعظم الذي تميل اليه الارادة تائقة هائمة دون منة منها . لكن خلا هذا ، هناك ميدان فسيح الارجاء ، هو ميدان الامور الحادثة ، والخيرات الجزئية ، فيه يرى الادراك سارحاً ، والمشيئة مارحة ؛ فلا العقل يحكم احكاماً متضارعة ؛ ولا الارادة تعطف ، ضرورةً ، الى خيرٍ دون غيره من الخيرات . وداعي ذلك هو ، على ما جاء به مار توما اللاهوتي ، ان القوة المدركة اذا جالت بين الحقائق النسبيّة الجزئيّة ، لا تشعر بذاتها مقيدة بحكم واحد ؛ اذ لو كان الامر كذلك ، لقضى جميع البشر ، في كل الشؤون ، قضاء واحداً ، مهما تباينتم احوالهم ؛ مما كان ينشأ عنه ، حتماً ، تماثل اعمالهم ؛ كما نشاهد ذلك جارياً في اعمال الحيوانات الغريزية . وما يقال في شأن العقل يقال في شأن الارادة ، لانها تميل الى ما يحكم العقل بخيريّته ، طبقاً للمبدأ المنطقي القائل : « لا يُرغب في الشيء الّا بعد عرفانه . » فاختلاف اميال الارادة وحريتها مستند الى اختلاف احكام العقل وحريته

وهذا الاختبار مما نتحققه في ابسط الاشياء واكثرها مزاولة بين الناس . فان كلًّا منّا يشعر ، عند رفعه يده ، ان في استطاعته ان يعليها او ينزلها ، او يميل بها يمنة او يسرة ، او ان يدعها دون حركة . وكذا القول في بقيّة حركات الانسان او سكناته . من مثل القيام والقعود ، والسير والثبوت ، والتكلم والسكوت ، الى غير ما هناك ، مما هو متعلّق بمشيئة المرء ، دون ان ينفذ فيها فعل محرّك خارج عنها . وما نجدهُ في نفسنا نراه في غيرنا . ودليله شعورنا بعجزنا عن دفع اقراننا في البشرية الى فعل ما نريده إلّا برضوا به ، ويميلوا اليه ، من تلقاء نفوسهم

ومن منّا لا يدلّه وجدانه على ثبوت هذه الحقيقة ؟ اذ لا ندحة لامرئ

من ان يحسّ من نفسه براحة واطمئنان ، عقيب فعله الخير ؛ وبأسف وحزن وقلق ، بعد اتيانه الشرّ ؟ وهذا امر يفرض المسؤولية فينا ، والمسؤوليّة تفرض الحرّيّة ، لما هو معلوم من انه حيث لا حرية ، فلا مسؤولية . وما اصوب كلام فيلون الخطيب الفرنسي الذي جاء به في احد تحاريره على الدين ، قال :

« اتوني برجل متفلسف تاكر الحرية ، فاني لا اجادله بل امتحنه في فرصة اكثر الفرص حدوثاً في الحياة ، لأخجل نفسه بنفسه . فافرض ان امرأة هذا الرجل لا تحفظ له الامانة ، وان ابنه عاصٍ عليه ومحتقر له ، وان صديقه يخونه ، وان خادمه يسرقه . فان تشكى منهم ، اجبته : « الا تعلم ان لا واحداً من هؤلاء مذنب في ما يأتيه ، لكونهم ليسوا باحرار لان يتصرفوا غير هذا التصرّف . وانت مقرّ بانهم مدفوعون الى ارادة ما يريدونه كما يميل الحجر الى السقوط حين لا يسند . » او تظنون ان هذا الرجل يرضى بهذا البرهان فيعذر خيانة امرأته ، وجسارة ابنه ونكوده ، وغدر صديقه ، وسرقة خادمه ؟ او ليس من المحقق ان هذا المتفلسف الجاحد وجود الحرية عند الجدال على مقاعد المعاهد ، يفرض وجودها فرضاً اكيداً في بيته ، فلا يخفف من شدة صرامته نحو هؤلاء الاشخاص ، كما لو كان كل حياته قد آمن بعقيدة الحرية التامة . فالواضح اذن ان هذه الفلسفة ليست بفلسفة حقيقيّة ، وانها تضادّ نفسها دون حياء . »

فالناجم من هذه البراهين الساطعة ، انه لولا الحرية لاضحت حياة الانسان دون معنى ، ولا غاية . فتوضت بذلك اركان الالفة ، ودرست معالم التاريخ ، ومحيت الآثار المخلّدة لسماء عظماء البشرية . اذ لا يعزب عن ذي نهى ان هناك اناساً ، وان طوي بساط حياتهم في هذه الفانية ، فهم لا يزالون أحياء بجميل ما خلّدوه في المجتمع الانساني . والألفة تنشد محامدهم ، وتنشر مآثرهم ، وتعتزّ بهم ، مقرّة بفضلهم العميم . واظهاراً لامتنانها ، تقيم لهم الانصاب ، والتماثيل ؛ وتشيّد المباني الفخمة ؛ وترسم الرسوم الفتانة ، وترفع الاقواس العالية ، وتعمّر الهياكل البديعة . وبالحقّ ان جميع هؤلاء الاعاظم قد رحلوا عن هذه الدار ، وصيتهم ذائع في اربعة اقطار العالم ، فمنهم من قد اشتهروا بالعلوم

والفنون ، او بوضع الانظمة والدساتير ، او الاختراعات والاكتشافات العجيبة ، المفيدة للانسانة . وغيرهم نزلوا في مقدمة الجيوش الجرارة ، الى حومة القتال ، فسفكوا دماءهم ، في سبيل نيل النصر ، والفخر ، لاوطانهم . وفي جملتهم ، من قد وقفوا ذواتهم ، واموالهم ، على مؤاساة المساكين ، وخدمة المرضى ، والاعلاء . وفي عدادهم من تسابقوا في ميدان الفضل ، ففازوا بقصب السبق ، في القداسة . على ان هؤلاء الرجال لم يصبحوا اهلاً للمديح ، والذكر الحسن ، الّا لانهم أتوا هذه الاعمال الباهرة ، بحرّية مطلقة . فان لم تكن الحرية عند هؤلاء الابطال ، ابطال البشرية ، فلنقرأنّ السلام ، على الانجاد والمفاخر ؛ فلنقرأنّ السلام ، على البسالة ، والشهامة ؛ فلنقرأنّ السلام ، على الفضيلة ، والقداسة . ثم لنعد الى الاسفار التاريخيّة ، فنمزقها ونحرقها ؛ والى الانصاب والتماثيل ، فنسقطها ؛ والى الاقواس النصرية ، فنحطمها ؛ والى القصور الشامخة ، فندكّها ؛ والى المباني الاثرية الفخمة ، فنقوّضها ؛ والى الكنائس ، والمعابد ، فنخربها ، وندمّرها . اجل ! لنمحُ آثار الاقدمين ، اذ لا معنى لها ، ولا صواب ؛ ولان كل ما ندعوه مفاخر ، ومآثر ، انما هو مضاحك ، ومهازئ ؛ ولان الذين ننسب اليهم الفضل ، والكرامة ، لم يكن لهم فخر ، لانجازهم اعمالهم مضطرّين . فهل يا ترى الشمس فخر وأثير ، اذا اضاءت على المعمورة ؟ وهل للارض فضل ، باخراجها الاشجار ، والاثمار ، موفورة ؟ وهل الاسد مجد ، اذا ارعد ، بزئيره ، فراعص حيوانات البقاع المهجورة ؟ فكذلك لا فضل ، ولا قدر ، لكبار الرجال — بمعزل عن الاصاغر — في ما جاءوا به من المفاخر ، ان لم يكونوا احراراً .

زد على ما تقدم اننا اذا ازلنا الحرية ، اصبحت المحاكم باطلة ، والعدالة ظالمة قاسية . اذ ما الحجة على اصابة رأينا في تحبيذنا افعالاً وتقبيحنا افعالاً ؟ لم يا ترى نذمّ الكبرياء ، والبخل ، والحسد ؛ ونمدح التواضع ، والسخاء ، والمحبة ، ان كان الانسان خلواً من الاختيار ، خاضعاً لحكم الضرورة والاقدار ؟ باي حق نتزل القصاص في من ندعوهم مذنبين ، اذا كان اعتقادنا انهم مقدمون على اعمالهم مضطرين ؟ ما الفرق ، والحالة هذه ، بين السارق ، والحيوان المفترس ؟ ما

الاختلاف بين القاتل ، والشر الضاري ؟ ما الميز بين العصاة الثوار ، وبين العواصف القالعة الاشجار ، والزوابع المغرقة السفن في البحار ؟ . اننا لا نتأخر عن قتل الوحوش ، وكسر شوكة العواصف ، بما لدينا من الوسائل ، وسائل القوة القاهرة ، كلما وجدنا الى ذلك سبيلًا . ونعم الفعل فعلنا ، اذ المقصود منه صيانة حياتنا . الّا اننا ، ان لم نستطع كبح جماح هذه القوّات ، بقوة اشدّ منها ، فلا نرافعها الى المحاكم ، طالبين القضاء عليها بالعقاب ؛ لانه لم يرد قط في تاريخ الدواوين العدلية ان رفعت اليها دعوى نهب ، او هجوم ، او جرح ، او قتل ، على احد الحيوانات الضارية ، او الطيور الكاسرة ، او الحشرات السامّة . كل ذلك لعلمنا اليقين انها انما تنزل المضارّ عن غير اختيار . اما الانسان ، والانسان وحده ، فمعاملهُ غير هذه المعاملة ، لاننا واقفون على ما يترتّب عليه من المسؤولية ، الفارضة الحرية . فلولا هذه الخاصيّة ، خاصية الحرية ، لما اقيمت مجالس ومحاكم ؛ ولا منحت مكافآت على المكارم ، ولا انزل القصاص في مقترفي الجرائم .

ومن هذا كله ، يظهر ، باجلى بيان ، ان في الانسان وجودًا للحرية ، شاء ام ابى المكابرون ، واذ قد اثبت الدين والعقل وجود الحرية ، ساغ لنا التخطي الى استطلاع ماهيّتها

٢ ماهية الحرية

في ذا الصدد ضلال قلّ من لا زلّ قدمه في وهدته ، وهو ضلال الذين يظنون ان حقيقة الحرية متوقفة على تخيير المرء بين الخير والشر ، او في قيام الارادة متوازنة بينهما ، شاعرة بالقدرة على الميل الى احدهما ، دون اضطرار . وهذه هي الطامّة الكبرى ، لكون قابلية الجنوح الى الشرّ ليست من مقدّمات الحرية ، بل من توابع حالتها الحاضرة ، اي الساقطة ، التي فيها يجد المرء نفسه اميل الى الشر منها الى الخير . اما حدّ الحرية ، من باب الاطلاق ، ولا من باب النقصان والوهن ، فهو قابليّة العمل ام تركه ، او القدرة على اختيار احد خيرين متساويين او متفاوتين . ولذا يمكننا القول عن الرجل الحائز هذه الحرية انه

عائش على الارض ، كما يرفرف الطير في الهواء ، او كما يسبح السمك في الماء . افيجوز ، والحالة هذه ، الادعاء بان الطير حبيس في الجواء ، او ان السمك سجين في الانهار ؟ كلا ! بل الاولى قولنا بان السمك مائت ، لا محالة ، اذا اخرج من الماء ؛ والطير بائد ، دون شك ، اذا حبس عنه الهواء . وهذا الشأن هو شأن الانسان . فانه اذا عاش منعطفاً الى الخير ، تمتع بحياة الحرية ؛ واذا جنح الى الشر ، مات موت العبودية

ومما يزيد في مبلغ بيان هذا مبلغاً هو المثبات السيئة الناشئة عن انكاره : وفي طليعتها حصول التناقض ، لا بل التنافر ، بين طبيعة الانسان وطبيعة الحرية . لأنه ، لو كان كمال الحرية قائماً في اختيار الشر ، لكان كلما ازداد المرء صلاحاً ، نقص حريةً . والحال ، من المقررات ، بدليل الاختبار ، ان ابن آدم ، كلما قمع اهواءه المنحرفة ، جادت اعماله ، وتحسنت صفاته . وبقدر ما يكسر من شوكة رذائله ، يضعف فيه ميله الى الشر ، ويقوى انعطافه الى الخير . مما يمكن الجزم معه ، بسابق علم ادبي ، ان الرجل الذي تدرَّب في طريق الفضيلة ، اذا عرض عليه الخير والشر ، في وقت من الأوقات ، اندفع غاية الإندفاع الى الخير ، نافراً من الشر النفور كله ، فاذا كان الامر كذلك ، افيا ترى من الصواب ان يقال عن هذا الرجل الهائم في الخير انه خالٍ من الحرية ، وان الرجل المائل الى الشر حاصلٌ عليها ؟ كلا ثم كلا ! بل يسوغ لنا ، بعكس ذلك ، اذ نطلق القول بان اوفر الورى حريةً ، اسماهم فضيلة وقداسة . ودونك بعض الامثلة ، تعزيزاً لهذه القضية التي هي من الخطورة بمكان :

نحن النصارى ، نعلم ، من تعاليم ديننا ، ان طائفة من اولياء الله قد عُصموا من الخطيئة ، واثبتوا في حال البرارة ، بانعام رباني خاص مما جعلهم يميلون الى الخير ميلاً ، جاز لنا معه التأكيد بعجزهم عن الهيام في اودية الضلال ، وركوب متن المعاصي . فهل يا ترى جاء هذا الانعام سبباً لحرمانهم من مزية الحرية ؟ امنا العذراء مريم ، عليها اشرف السلام ، لم يكن الشر ليفعل في ارادتها ادنى فعل ، مهما كان طفيفاً ، فهل كانت لذلك غير متمتعة بالحرية ؟ ويسوع ربنا ، لاسمه السجود ، لم يكن قادراً على اتيان اي عمل شابه من

القبح ولو ظله ؛ فهل قام ذلك حائلاً دون مطلق اختياره ؟ والله ربّ العزّ والجبروت ، المجتمعة كمالاته في وحدة طبعه ، والعاجز عجزاً مطلقاً عن الشرّ ، مهما كانت صفته ؛ فهل من قائل بعدم حريته ؟

فاذا اتضح ذلك قلنا : كلما اقترب الانسان من مُثلى الكمالات الالهية ، فقد اقترب من مُثلى الحرية المطلقة . ومتى وجدنا رجلاً مائلاً الى الخير ميلاً ينفر معه من مجرّد تصوّر الشر ، نفوراً يكاد يكون غريزياً ، لزم ان نقضي جازمين انه قد حقّق في نفسه مثال الحرية البشرية الكاملة ، وانه جدير ان يلقّب بالحرّ حريةً مطلقة . فاذن قابلية اصطفاء الشر ليست من كمال الحرية ، بل هي من نتائج حالتها الحاضرة ؛ هي من حاصلات ضعفها وكللها ، ولا من مفاعيل قوتها وشدتها ؛ هي من آفاتها ، ولا من مناقبها ؛ هي مبدأ انحطاطها ، ولا عنوان تقدمها ورقيها . وان رمنا دليلاً حسّياً ، واقعياً ، فرق هذه الأدلّة ، وجدناه في الذين ينكرون هذه الفكرة ، وهذا الناموس ، ناموس الحرية الخيرية ؛ فان حال شرّهم فانحطاطهم ، لافوى شهادة على ما نحن في صدده . وذلك ، لان صانع الشرّ من تلقاء نفسه ، وبتعمد منه ، ينقص فيه الحرية بدل ان يزيدها . وكلما تمادى المرء في ارتكاب المساوئ ، واعتاد الرذائل ، قعدت به حريته ، وهذا ما قد حصر الكتاب العزيز سرّ حقيقته ، بقوله : « من ارتكب الخطيئة ، فقد صار عبداً للخطيئة »

على ان الله خلق الانسان متصفاً بالنطق ، فجعله نطقه الهياً ؛ وصيّرته ألفته عضواً في جسم البشرية ؛ فكان له حياتان : حياة انفراد ، وحياة اجتماع ؛ مما انشأ فيه حريتين : حريةً فردية ، وحرية اجتماعية . فالفردية هي التي رأيناها . فما عسى ان تكون الحرية الاجتماعية ؟ هي عين الحرية الاولى ، مع هذا الفرق وهو ان الحرية في الفرد ، سير ارادة واحدة سيراً مطلقاً في سبيل الخير . واما في المجتمع ، فهي سير ارادات متعددة ، في تلك الطريق ، باشتراك وتضامن . وكما ان الفرد كلما ازدادت حريته تضاعفت خيريته ؛ فالمجتمعات الاكثر حرية اجتماعية هي المجتمعات الاسبق جرياً في مضمار الخير ، والاقوى سلاحاً لصدّ هجمات الشر .

قلنا « لصدّ هجمات الشر » لان من حقوق الخير ، بعد وجوده ، ليسَ العمل دون عائق وحسب ، بل الوقوف في وجه الشر ، منعاً له من انزال المضرة فيه . وهذا الحق مصدر كل حرية صادقة وعدلة . فان اهتضم ، تقوّضت اركان الحرية الاجتماعية . وعليه ، فالقاعدة الاساسية لحياة الشعوب الحرّة ، هي ان يسير القوم في محجة العدل ، طبقاً للنظام ، وبروح المحبة ، دون ان يلحقهم ادنى أذى من قبل الظلام ، واعداء السلام ، ارباب الثورات الهدّامة المشؤومة . وحيث تصان الحقوق ، وتراعى الآداب ، ويعيش المرء بأمن من كل سوء ، فهناك يهنأ الناس بنعمة الحرية . الّا ان هذه الحانة ، حانةَ جنةِ الخالد ، لم تفضل بها الطبيعة علينا ، ولا رضيت بها العناية نصيباً لنا ، لما لا تزال تراه من مهاجمة الشر للخير ، في هذه الدار الفانية . وهذا ما كان سبباً في انشاء المحاكم ، على اختلاف اصنافها ، وكل جماعة خلت من سلطة تقيم قسطاس العدل ، لمست مسرحاً للظلم والجور . وما الغاية من القوة الحاكمة سوى صون الحقوق ، ونشر لواء الحرية ، مما دلت عليه آية التنزيل العزيز العائلة على لسان الرسول المصطفى : « ان الملوك هم خدام الله للخير »

هذا واذ سطعت انوار حقيقة الحرية الصادقة ، هان علينا ان نبدد باشعتها ظلمات الاباحية ، اي الحرية الكاذبة الفاسدة التي قوامها الضلال ، وغايتها تضليل العقول ، وافساد القلوب . تلك الاباحية التي يحاول بها ، ناشرو لوائها ، مساواة الحق بالباطل ، والرذيلة بالفضيلة ، والنجاسة بالقداسة ؛ تلك الاباحية القاضية بان تعتبر السلطة الشرعية هذه المتناقضات على حد سواء في الالفة ؛ اي ان تمنح حقوقاً متعادلة للدين والالحاد ، للآداب الصالحة والآداب السيئة ، او بكلمة واحدة ، للخير والشر ؛ وان تبيح لارباب الكفر والخلاعة ، ان يضلّلوا الناس بآرائهم السقيمة ويفسدوهم باقوالهم وافعالهم السمجة . هذه هي المبادئ الوخيمة التي يبذل اهل الضلال العصري قصارام في تنفيذها بين الورى ، باسم الحرية . الّا ان هذا لا يقبله العقل السليم ، ويشجبه الدين القويم ، وينفر منهُ كل امرىء فيهِ بقية من شرف الانسانية . وذلك لان الشرّ لا حقّ لهُ بالوجود ، لانهُ غير موجود ، وليس هو سوى نفي الخير ، وعدم الوجود . هذا

وعلى فرض اننا سلّمنا بالاباحية ، ومنحنا للشرّ ما نمنحه من الحرية للخير ، افيقف الشرّ عند حدّه ، ويرضى بنصيبه ؟ كلّا ، فان الاختبار والتاريخ دليلان واضحان على ان الشرّ من طبعه قاهر ظلّام ، لا يكتفي بما قسم لهُ ؛ ومن فطرته الاعتداء على الخير ، وهضم حقوقه . ولكان عما الخير وحقه لو بلغته الى ذلك ذريعته . ولذا فحيث ضربت الاباحية اطنابها ، تفرقت مبادئ الخير ايادي سبأ ، وتشتّت شمل النظام ، والعدل ، والحرية ؛ فتوارى السلام على الألفة الاجتماعية .

٣ الدين نصير الحرية

ينجم مما تقدم ان اعظم الحريات ينبت زرعها في تربة اعظم الخيرات ، وفي اصلح المجتمعات ، اذ ان مربّي الحرية الصلاح ، وما الصلاح الا فضل من افضال الدين الذي من اركانه الامر بالمعروف ، والنهي عن المنكر . فالدين اذن نصير الحرية ، لكونه ينبوع الخير ، الضروري وجوده لسير الحرية ، بأمن من كل ضير . وهذا مفصله :

من مطلبات الصلاح المرغوب فيه لحياة الحرية ، في الالفة البشرية ، ان يقوم كل فرد من الافراد ، وكل فئة من الفئات ، باعباء ما يحتّمه عليهم الواجب الاجتماعي . فمن كانت بيدهم مقاليد الامور ، ينبغي ان يكون العدل شعارهم ، واساساً لحكمهم ؛ والظلم مكروهاً في عيونهم ، وخارجاً عن اعمالهم . واما الباقون ، فيلزمهم الخضوع لأوليائهم ، واداء الخدم المفروضة عليهم ، للمصلحة العامة . بيد ان هذه العلاقات ، بين الحكام والمحكومين ، لا تعود بالفائدة المنشودة ، إلّم يكن لها ضابط يضبطها ، خشية ان يجنح اولياء الامر الى الاستبداد ، او يرفع الشعب لواء العصيان ؛ اي يجب ان يكون هناك ، فوق الأدنين والأعلين ، شرائع وقوانين يحترمها الجميع ، كل في مقامه . وبذلك تحصل المقوّمات للحرية الاجتماعية الحقّة . والحال ، ليس من كفيل يحقق هذه المطلبات ، سوى الدين . اذ انه ، بفضل تعاليمه الالهية ، يرقى بكل شريعة الى مصدرها الاول ، وهو ارادة الله ، واحكامه الازلية ، المدبرة الكائنات ،

مهما كان نوعها . ولانه يفصل بين النواميس فصلاً ناشئاً عن الحكمة ، باعلانه ما فيها ازلي ، ثابت ، غير مشوب ، على تعاقب الادهار ، وتطوُّر الاحوال ، اعني به النواميس الطبيعية ، والسنن الالهية ؛ وببسطه ما فيها وضعي ، بشري ، تابع لمقتضيات المكان ، وظروف الزمان ؛ كالشرائع ؛ والقوانين المدنية . فان الدين لا يجزم في شأنها بشيء البتة ، بل يدع الحرية جائلةً ، عاملةً ، في حمى السلطة الشرعية . وتراه في ما يتوط بنظام الحكم ، لا يظهر مأثرة طريقة على طريقة اخرى ، ولا يحدد في ذلك عقيدة لا مردّ لها . فلا يأمر بالحكم المطلق ، والمقيد ، او الجمهورية ؛ بل يفسح المجال لكل شعب ، فيختار النظام الموافق لمشاربه الاجتماعية ، او مأثوراته القومية . اضف الى ذلك ان الدين لا يتسرَّع في الامور ، بل يتربص منتهزاً الفرص الملائمة ، خلافاً لروح الثورات المتهجم المتهوّر . واذ كان الدين صادراً عن الله ، تجده متخذاً ، في اعماله ، طريقة الله ذاتها ، وهي ان يترك الامور تجري مجراها ، وسنن الاخلاق تأتي مأتاها . وعملاً بهذا المبدأ ، لا يضغط على حرية القوم ، بل يتوقع الازمنة المفيدة . ومثله في ذلك ، مثل البستاني الذي يصبر على الشجرة حتى ايام الموسم فيقبل عليها وقد نضج ثمرها فيجنيه ، ويأكله يانعاً ، شهياً . ومن خواص الدين ، في سنّه الشرائع ، المقصود منها تحرير الشعوب ، انهُ لا يجتزىء بالنظريات العقيمة بل يبذل جهده في ايجاد الحرية المحسوسة ، في الحياة المألوفة ، وهي الحرية المدنية المتوقفة على ان يباح لكل احد اتيان الاعمال المشروعة التي لا تجحف بحق الغير ولا تنزل المضرة به .

اما ارباب الحكم فان الدين يدرّبهم في مسالك الصلاح ، وبذلك يجعلهم لائقين بمقامهم وقائمين بفروضهم احسن قيام ، اذ معلوم ان افضل الحكام من تحاشوا القسر والظلم ، ومهّدوا للامة سبل الخير ، والحرية المرغوبة . والحال ان هذه الصفات الحسنة لا تتحقق في اولياء السلطة ، الا اذا كانوا سائرين بموجب احكام الدين . فان روح الدين يدفعهم الى معاملة الرعية ، لا معاملة السادة للعبيد ، بل معاملة الآباء للبنين . تعليم الدين ان الرؤساء وكلاء الله .

فنعم الوكيل من تشبه بوكيله. والحال ان ربنا مع كونه خالق الاكوان ، ومالك رقاب العالمين ، قد اراد ان تكون صلتنا به صلة البنوة والابوة ، فعلمنا ان ندعوه : ابانا الذي في السموات . واذا كان الرؤساء آباء ، والمرؤوسون بنين ، فاحر بالامة ان تصبح بمثابة عائلة . وهل يا ترى من شيء اخلق بالحرية من حالة الابناء الخاضعين لسلطة آبائهم ، تلك السلطة التي منشأها المحبة ، فضيلة السعي في خير القريب ، وخدمة مصالحه ؛ وهي التي قد وضعها السيد المسيح اساساً لتحرير الشعوب بقوله : « من اراد ان يكون فيكم كبيراً ، فليكن للكل خادماً . » هذا ، وان بعض ذوي الشوكة والصولة ، من تبغة الدين ، قد اساءوا التصرف بما سُلم لعنايتهم ، فلم يكن ذلك من نتائج الدين ، بل من وهن الطبيعة البشرية ، واعتساف الحرية . وما من ملك او أمير عدل عن محجة الحق والعدل ، وتمادى في اعمال الظلم والجور ، الا وقد سبق فنبذ وراء ظهره شرائع الدين المقدس .

ثم ان من شأن الدين ان ينشيء احسن المرؤوسين ، باعداده الافراد ، لقبول السلطة ، والخضوع للقوانين ، خضوعاً مصدره اليقين ، وطيب السريرة ، وحسن السيرة وبهذا يمهد لهم السبيل الى عيشة الحرية الحقة ، الفارضة وجود سلطة حاكمة ، في كل الفة خليقة بهذا الاسم . اذ ليس من شعب حرّ ، حرية صادقة الّا اذعن لرئاسة ؛ لان النظام الضروري لحياة الحرية ، يتطلّب ائتمار الادنين باوامر الاعلين . وهذا ما نلاحظه في نفس الآلات الصماء ، التي لو حاول احد دواليبها التمنع من الانقياد للدولاب الاعلى ، لنشأ الاضطراب ، ووقع العطل في الجهاز كله . ومن ثم فلا شيء اضرّ بروح الحرية المقدسة من روح الاستقلال الموهوم ، او الاباحية المرذولة . وبالعكس ، ما من حرية حقيقية الّا جرت اعمالها ضمن دائرة السلطة الشرعية .

هذا والخبرة تفيدنا انه مهما كانت الحكومة مقتدرة ، واربابها ذوي حُنكة سياسية ، فلا سبيل لهم الى قيادة شعب قد خلت منهُ الفضائل الادبية وفشت بين ظهرانيه الرذائل ، وليدة الاهواء الدنيّة . وعليه ، فمن اراد ادارة

قوم ، تحتم عليه ان يُعدّه لهذه الحالة ؛ وبذلك يهبه الحرية . والحال ان هذا لا يحصل الّا بفضل الدين وقوته . لانه ، كلما انتشر روحه بين امة ، حمل ابناءها على الاستسلام الى تدابير مدبّريهم ، اذ يكون قد سبق فعوّدهم السلوك في طريق الفضائل المطلوبة ، وعلمهم ، خاصةً ، ثلاثاً منها ، لا مندوحة لشعب من امتلاكها ، والعمل بها ، وهي : المحبة للقريب ، والاحترام للرؤساء ، والاذعان للقوانين ، واذا كانت هذه الحال الفضلى حال الجماعة ، هان الأمر على اوليائها ، وكفتهم مؤونة العمد الى ذرائع القسر والعنف ، وبذلك يحصل النظام ، وتسود الراحة ، وتملك الحرية ، ويستتبّ السلام . مما يمكن القول معه ان لا حرية اجتماعية ، الّا بالانقياد ؛ ولا انقياد ، دون الفضيلة ؛ ولا فضيلة حقيقية ، دون الدين ؛ ولا دين ، الّا بتملك ربّ الدين ، في حياة الافراد ، وحياة الجماعات البشرية .

زبدة المقال هي ان الحرية صفة من صفات الانسان ، خاصة بطبعه ، وضرورية لاعماله . بيد ان الحرية حريتان : حرية كاملة حقة ، وهي تخيّر الارادة الاشياء الخيرة ، في طريق الصلاح ؛ وحرّية ناقصة موهومة ، وهي الاباحة للفرد ، والجماعة ، باتباع الشرّ ، واقامته في الألفة ، بازاء الخير ، بل فوق الخير . وهو ضلال لا يقبله العقل ، ولا النقل ، ولا الدين . اذ ان الدين نصير الحرية ، والحامي عن حقوق الخيرية ، والمساعد البشر على العيش باطمئنان ورفاهية . مما ينجم عنهُ ان لا حرية الّا حرية ابناء الله السائرين تحت ظلال الدين القويم . وبهذه الحرية الصحيحة ، لا بالاباحية المقترنة ؛ تقوم الحضارة المثلى والتقدم المفيد ، والروح العصري المقبول . وهي كافلة النجاح والفلاح في سبيل الكمال المادي ، والمعنوي ، والمدني ، والديني . والسلام .